

Distr.: General
30 October 2012
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨
من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

التقارير الجامعة للتقاريرين الدوريين الرابع والخامس للدول الأطراف

الهند*

[٦ تموز/يوليه ٢٠١٢]

* وفقاً للمعلومات التي أُحيلت إلى الدول الأطراف فيما يتعلق بتجهيز تقاريرها، لم تُحرر هذه الوثيقة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٢-١		أولاً - مقدمة
٣	٩٧-٣		ثانياً - التقرير الخاص بالاتفاقية
٣	٤-٣		المادة ١: عدم التمييز والمساواة
٤	١٣-٥		المادة ٢: الالتزام بالقضاء على التمييز
٦	٢٠-١٤		المادة ٣: ضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية
٨	٢٤-٢١		المادة ٤: التدابير الخاصة
٩	٢٧-٢٥		المادة ٥: دور كل من الجنسين والقوالب النمطية والتغرض
١٠	٣٣-٢٨		المادة ٦: الاتجار بالنساء واستغلالهن
١١	٤٢-٣٤		المادة ٧: المشاركة السياسية والحياة العامة
١٤	٤٣		المادة ٨: التمثيل والمشاركة على الصعيد الدولي
١٤	٤٤		المادة ٩: الجنسية
١٤	٦٢-٤٥		المادة ١٠: التعليم
١٩	٧٥-٦٣		المادة ١١: العمل
٢٢	٨٢-٧٦		المادة ١٢: الصحة
٢٦	٨٥-٨٣		المادة ١٣: الحياة الاقتصادية والاجتماعية
٢٧	٩٤-٨٦		المادة ١٤: المرأة الريفية
٢٩	٩٥		المادة ١٥: المساواة أمام القانون وفي الأمور المدنية
٣٠	٩٧-٩٦		المادة ١٦: المساواة في الزواج وفي العلاقات الأسرية

أولاً - مقدمة

١ - وقعت الهند اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المشار إليها فيما بعد بعبارة "الاتفاقية") في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٠ وصدقت عليها في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣. وقدم التقرير الأولي (CEDAW/C/IND/1) إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (المشار إليها فيما بعد بعبارة "اللجنة") في آب/أغسطس ١٩٩٨. واستعرضت اللجنة في دورتها الثانية والعشرين التي عقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وقُدِّم التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الثاني والثالث (CEDAW/C/IND/2-3) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، واستعرضته اللجنة في دورتها السابعة والثلاثين في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٧. وطلبت اللجنة تقرير متابعة بشأن تأثير الأحداث التي عرفتتها ولاية غوجارات عام ٢٠٠٢ على المرأة. وقدم تقرير المتابعة (CEDAW/C/IND/SP.1) عام ٢٠٠٩ ونظرت فيه اللجنة في دورتها السابعة والأربعين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

٢ - وتقدم الهند التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الرابع والخامس بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية. وهو يشمل مختلف التدابير التي اعتمدها الهند لتنفيذ أحكام الاتفاقية والتقدم المحرز خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١١. وقد اتبعت في إعداد هذا التقرير المبادئ التوجيهية المنسقة لتقديم التقارير، كما وردت في وثيقة الأمم المتحدة HRI/GEN/2/Rev.6 المؤرخة ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ والمشار إليها في قرار الجمعية العامة ١٣٨/٦٤ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

ثانياً - التقرير الخاص بالاتفاقية

المادة ١

عدم التمييز والمساواة

٣ - بُيِّنَت أحكام دستور الهند في الوثيقة الأساسية المشتركة. ويعزز الدستور المساواة الجوهرية، كما تدعم تفسيرات المحاكم في الهند تلك المساواة. وعلى نحو ما جاء في تقرير سابق، فسرت المحكمة العليا المساواة على أنها تشمل المعاملة التفاضلية للأشخاص غير المتساوين وأكدت أن التدابير الخاصة الموجهة إلى بعض الفئات/الشرائح من الناس في مؤسسات العمل وفي المؤسسات التعليمية والسياسية ليست منافية للدستور.

٤ - ومن القضايا الحديثة قضية الدكتور ك. كريشنا مورثي ضد الاتحاد الهندي، (٢٠١٠) التي أكدت فيها المحكمة العليا دستورية المادتين 243-D و 243-T من الدستور، اللتين تنصان على تخصيص وظائف للنساء في البانشيات/مؤسسات الحكم الذاتي المحلي لتعزيز المساواة

الجمهورية بدلا من المساواة الشكلية في سياق المشاركة السياسية على صعيد القواعد الشعبية؛ وقضية الاتحاد الهندي ضد راكيش كومار، (٢٠١٠) التي أكدت فيها المحكمة العليا صحة قانون البانشيات (توسيع نطاق الدستور ليشمل المناطق المصنفة) لعام ١٩٩٦ وقانون جهازخاند بانشيات راج لعام ٢٠٠١ الذي ينص على تخصيص نصف المقاعد في البانشيات الواقعة في المناطق المصنفة لفائدة القبائل المصنفة. وأكدت المحكمة أن الهيئة التشريعية اعتمدت معيار التمييز التعويضي الذي يتجاوز نطاق المعايير العادية التي تخص "التمثيل الملائم" و"التمثيل النسبي".

المادة ٢

الالتزام بالقضاء على التمييز

٥- كما جاء في التقارير السابقة، اعتمدت الحكومة وما زالت تعتمد سياسات وبرامج وتدابير قانونية مختلفة من أجل تنفيذ التزامها بالقضاء على التمييز. وألغى قانون مواريث الهندوس (المعدل) لعام ٢٠٠٥ الأحكام التي كانت تنطوي على تمييز بين الجنسين في قانون مواريث الهندوس لعام ١٩٥٦، وأعطى للابنة نفس حقوق الابن في أن ترث ممتلكات مشتركة (الممتلكات غير المقسمة التي تعود لأسلاف عائلة هندوسية). ويلغي هذا التعديل أيضا المادة ٢٣ من قانون مواريث الهندوس التي كانت تحرم الوريثة من طلب تقسيم المسكن الذي تشغله بالكامل أسرة تعيش حياة مشتركة، حتى يختار الوريثة الذكور تقاسم حصصهم. وقد ألغيت المادة ٢٤ من ذلك القانون التي كانت تحرم الأرملة من الحق في أن ترث ممتلكات زوجها بعد زواجها مجددا. وجاء في هذا القانون تعديل أساسي ينطبق على جميع حكومات الولايات.

٦- ونص قانون (تعديل) الأحوال الشخصية لعام ٢٠١٠ على تعديل قانون الوصاية والقوامة لعام ١٨٩٠ وقانون الهندوس للتبني والنفقة لعام ١٩٥٦. ولم تكن الأم مدرجة لممارسة الوصاية مع الأب وفقا للفقرة الفرعية باء من المادة ١٩ من قانون الوصاية والقوامة لعام ١٨٩٠، ولكنها أدمجت بعد ذلك التعديل. وعدلت أحكام قانون الهندوس للتبني والنفقة لعام ١٩٥٦ التي كانت تنطوي على تمييز، حيث كانت تمنع المرأة المتزوجة من التبني نظرا لحالتها الزوجية. وعدل أيضا قانون العمل في المزارع لعام ١٩٥١ وبدأ نفاذ تعديله في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠ بعدم تحديد نوع جنس معيل الأسرة من أجل إزالة التمييز بين أسرة العامل وأسرة العاملة في الاستفادة من استحقاقات المعالين.

٧- وكانت المحاكم دائما تراقب عن كثب أحكام التشريعات المختلفة وتصحيحها. ففي قضية أنوج غارج ضد رابطة الفنادق الهندية (٢٠٠٨) مثلا، أكدت محكمة النقض حكم المحكمة العالية لدلهي وقررت أن المادة ٣٠ من قانون مكوس البنجاب لعام ١٩١٤، التي تحظر استخدام "أي امرأة" في أي جزء من الأماكن التي تقدم فيها الخمر أو العقاقير المخدرة،

تنطوي على تمييز. ولاحظت كذلك أنه يجب على الدولة أن تركز على الطرق التي يمكن من خلالها القضاء على الآثار المتفاوتة للفوارق بين الجنسين، بدلا من حظر عمل النساء في الحانات. ومن واجب الدولة ضمان ظروف السلامة التي تعزز الثقة في النساء لأداء واجبهن بحرية وفقا لمتطلبات المهنة التي يخترن ممارستها. وفي قضية *أرون كومانر أغراوال ضد الشركة الوطنية للتأمين المحدودة*، اعتمدت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتوصية العامة رقم ١٧ الصادرة عن اللجنة خلال تحديد معايير دفع التعويضات لمُعالي امرأة ماتت من حادث سير ولم يكن لديها دخل منتظم. وتحظر المادة ٦٦ من قانون المصانع على النساء العمل في النوبة الليلية من الساعة مساء إلى السادسة صباحا. وقد طُعن في هذا الحكم لدى محاكم نقض مختلفة وألغته تلك المحاكم واعتبرت أنه ينطوي على تمييز.

٨- ويعزز قانون الإجراءات الجنائية (المعدل) لعام ٢٠٠٨، الذي بدأ نفاذه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ الضمانات الإجرائية بالنسبة لضحايا الاغتصاب وغيره من الجرائم المرتكبة ضد النساء. ويمكن لضحية الاغتصاب، وفقا لتعديل هام طرأ على القانون القائم وبإذن من المحكمة، أن تعين محاميا تختاره للحضور خلال أطوار المقاضاة التي تشترع فيها الدولة ولضمان حماية مصالحها في الوقت نفسه. وينص القانون المعدل أيضا على ضمانات تتعلق بتسجيل بيانات الضحايا من النساء وحماية هويتهن خلال جلسات المحاكمة المغلقة. ويُطلب إجراء محاكمة جريمة الاغتصاب والاغتصاب المشدد من طرف القاضيات قدر الإمكان. وحدد قانون عام ٢٠٠٨ أيضا أجل استكمال التحقيق في حالات الاغتصاب والاعتداء الجنسي على الأطفال في ثلاثة أشهر. وأدرجت المادة ٣٥٧ ألف الجديدة في قانون الإجراءات الجنائية من خلال قانون الإجراءات الجنائية (المعدل) لعام ٢٠٠٨، الذي ينص على منح تعويض لضحايا الجريمة.

٩- ويمنح قانون مزايا الأمومة (المعدل) لعام ٢٠٠٨ مزيدا من الوقت للأمهات لرعاية الرضع وحمايتهم من خلال تنظيم مزايا الأمومة المتاحة للمرأة في المصانع والمناجم، والسيرك، والمزارع والمحلات التجارية أو المؤسسات التي توظف ١٠ أشخاص أو أكثر.

١٠- ويُضمن الحق في التعليم من خلال التعديل ٨٦ للدستور، الذي يجعل التعليم المجاني والإلزامي حقا أساسيا للأطفال الذين ينتمون إلى الفئة العمرية ٦-١٤ سنة. وبدأ نفاذ قانون حق الأطفال في التعليم المجاني والإلزامي لعام ٢٠٠٩ في نيسان/أبريل ٢٠١٠ بهدف إتاحة التعليم المجاني والإلزامي للأطفال الذين ينتمون إلى الفئة العمرية ٦-١٤ سنة حتى نهاية التعليم الابتدائي. وجعلت بعض الولايات من تخصيص مقاعد لفائدة الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أمرا إلزاميا. ويتضمن القانون أحكاما خاصة بتعليم الفتيات، بما في ذلك الفتيات اللواتي انقطعن عن الدراسة أو لم يلتحقن بالتعليم كما يفرض ذلك القانون على المدارس الخاصة ضمان إتاحة ما لا يقل عن ٢٥ في المائة من مقاعدها للأسر المعيشية المهمشة.

١١- وتنص المادة (٤)٤ من قانون القبائل المصنفة وسكان الغابات التقليديين الآخرين (الاعتراف بالحقوق الغابوية) لعام ٢٠٠٦ على تسجيل الحق الممنوح بموجب ذلك القانون في اسم الزوجين معا في حالة الأشخاص المتزوجين. وتنص قواعد المادة ٣(١) من قانون القبائل المصنفة وسكان الغابات التقليديين الآخرين (الاعتراف بالحقوق الغابوية)، لعام ٢٠٠٧ على وجوب أن يشكل النساء على الأقل ثلث أعضاء اللجنة المعنية بالحقوق الغابوية على مستوى الحكومات المحلية الذاتية "غرام بانشيات". وورد حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ ما مجموعه ٢٦٩ ١٤٩ ٣ مطالبات وسويت ٤٩٤ ٨٠٨ ٢ منها. وقد وزع ٦٦٥ ٢٣٠ ١ سند، بينما اعتُبر ٢١٦ ١٣ سندا جاهزا للتوزيع. ووزعت سندات ما يقارب ٤ ملايين فدان.

١٢- وألزم قانون المواطنين المسنين (المتعلق بالإعالة والحماية والرعاية) لعام ٢٠٠٧ كل شخص بأن يعيل والديه، ويؤدي عدم القيام بذلك إلى فرض عقوبة. ويضمن ذلك القانون وجوب رعاية الأبناء لوالديهم المسنين.

١٣- وأطلق البرنامج الوطني للرعاية الاجتماعية عام ١٩٩٥، وهو يهدف إلى ضمان تطبيق المعيار الوطني الأدنى عند توفير الرعاية الاجتماعية للفقراء. والبرنامج الوطني للرعاية الاجتماعية هو برنامج ترعاه الحكومة المركزية ويضم خمسة برامج، وهي: برنامج إنديرا غاندي الوطني لمعاشات الشيخوخة، وبرنامج إنديرا غاندي الوطني لمعاشات الأرامل، وبرنامج إنديرا غاندي الوطني لمعاشات الإعاقة، والبرنامج الوطني لاستحقاقات الأسر وبرنامج أنابورنا. وتشمل هذه البرامج النساء والرجال على حد سواء، باستثناء برنامج إنديرا غاندي الوطني لمعاشات الأرامل الذي استفادت منه حوالي ٤,٣ مليون امرأة خلال عامي ٢٠١٠ و٢٠١١.

المادة ٣

ضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية

١٤- ذكر في تقارير سابقة أن الحكومة اتخذت جميع التدابير المناسبة في مختلف المجالات، وخاصة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بما في ذلك سن التشريعات لضمان نماء المرأة وتقديمها الكاملين. ويجري تنفيذ هذه التدابير بعزم متجدد، وقد ورد ذكرها أيضا في الوثيقة الأساسية المشتركة وفي المواد الأخرى ذات الصلة في الوثيقة الخاصة بالاتفاقية من هذا التقرير. وقد أطلقت الحكومة المهمة الوطنية لتمكين المرأة (٢٠١٠-٢٠١٥) في ٨ آذار/مارس ٢٠١٠ بهدف تمكين المرأة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية. وتهدف المهمة إلى تحقيق تمكين المرأة على جميع هذه الجبهات من خلال تأمين توافق خطط/برامج مختلف الوزارات وإدارات الحكومات المركزية وحكومات الولايات. وتضطلع المهمة الوطنية لتمكين المرأة بمشاريع رائدة تراعي الاعتبارات الجنسانية ويعاد تنفيذها. كما سترصد المهمة

وستعرض الميزنة الجنسانية التي تطبقها الوزارات/الإدارات وستضمن التنفيذ الفعال لمختلف القوانين الاجتماعية المتعلقة بالمرأة.

١٥- وبرنامج راجيف غاندي لتمكين المراهقات هو برنامج ترعاه الحكومة المركزية، وقد اعتمدته في آب/أغسطس ٢٠١١ وهو قيد التنفيذ حاليا في ٢٠٠ منطقة في جميع أنحاء البلد. ويشمل هذا البرنامج المراهقات المنتميات إلى الفئة العمرية ١١-١٨ سنة، ويروم تمكينهن بتحسين حالتهن الغذائية والصحية ورفع مستوى مهارتهن المختلفة مثل المهارات الحياتية والمهارات المنزلية والتدريب المهني. ومن المتوقع أن يستفيد من هذا البرنامج ما يقارب ١٠ ملايين من المراهقات كل عام.

١٦- وتدير وزارة نماء المرأة والطفل في سهول منتصف نهر الغانج مشروعا رياديا يسمى برنامج تمكين المرأة ومعيشتها، ويروم تمكين النساء بشكل كلي ومستدام. وتمنح للفئات الضعيفة من النساء والمراهقات فرص أفضل لكسب الرزق من خلال تشكيل مجموعات المساعدة الذاتية النسائية. وسيشمل هذا المشروع أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ أسرة معيشية وستشكل ٧ ٢٠٠ مجموعة مساعدة ذاتية نسائية طوال مدة المشروع التي ستنتهي خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

١٧- وتشمل البرامج المختلفة التي تنفذها المؤسسة الوطنية لتمويل ونماء الفئات المتخلفة '١' برنامج "سوارنما" الجديد لتلقين قيمة الاعتماد على النفس للنساء المنتميات للفئات المتخلفة واللائي يعشن تحت خط الفقر، '٢' برنامج "ماهيلا سامريدي يوجانا"، لتوفير التمويل البالغ الصغر لصاحبات المشاريع المنتميات إلى الفئة المستهدفة. وتوفر المؤسسة الوطنية لنماء وتمويل الأقليات التمويل الميسر لأنشطة العمل الحر بالنسبة للمستفيدين المؤهلين الذين ينتمون إلى مجتمعات الأقليات. وتركز المؤسسة الوطنية لنماء وتمويل الأقليات بشكل خاص على احتياجات النساء في مجال الائتمان، وهي تنفذ برنامجا للتمويل البالغ الصغر يركز على نساء الأقليات الفقيرة اقتصاديا. وقد ساعدت المؤسسة الوطنية لنماء وتمويل الأقليات منذ إنشائها ٦٢٤ ٢٩٣ مستفيدا بمنح قروض بالغة الصغر بلغت في مجملها ١٩٤٦,٧ مليون روبية لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وقد شكلت النساء ما يقارب نسبة ٩٠ في المائة من المستفيدين. وفي سياق تعزيز ممارسة الزراعة من قبل النساء، أطلق البرنامج الوطني للجنة تمويل نماء الطوائف "ماهيلا كيسان يوجانا" اعتبارا من ١ أيار/مايو ٢٠٠٨ من أجل تقديم القروض المحددة الأجل للمستفيدات لممارسة النشاطات الاقتصادية المدرة للدخل في مجالات الزراعة و/أو الزراعة وتربية الماشية.

١٨- وقد وضعت وزارة نماء المرأة والطفل برنامج "دانلاكشمي" في آذار/مارس ٢٠٠٨، وهو برنامج للتحويلات النقدية المشروطة يشكل جزءا من خطة العمل الوطنية المتعلقة بالأطفال. ويجري تنفيذ هذا البرنامج على أساس تجريبي بهدف توفير مجموعة من الحوافز المالية للأسر من أجل تشجيعها على عدم التخلي عن الفتيات وتعليمهن. ويهدف هذا البرنامج

أيضا إلى تغيير مواقف الأسر تجاه الفتاة من خلال اعتبارها مكسبا عوض اعتبارها مجرد مسؤولية تتحملها تلك الأسر. وتنفذ ولايات عديدة نظامها الخاص بالتحويلات النقدية المشروطة لتحفيز ولادة الفتيات وتشجيع الأسر على المراهنة على تعليمهن وغنائهن.

١٩- والبرنامج المتكامل لحماية الطفل هو برنامج تتولى رعايته الحكومة المركزية وقد أطلق من قبلها خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ بهدف توفير بيئة سليمة وآمنة في البلد من أجل تحقيق النماء الشامل للأطفال الذين يحتاجون إلى الرعاية والحماية، والأطفال الذين هم في وضعية غير قانونية وأي طفل ضعيف آخر مثل أطفال الأسر المهاجرة، وأطفال السجناء، وأطفال النساء اللائي يمارسن البغاء، والأطفال العاملين، والأطفال الذين يعيشون في الشوارع، والأطفال المتاجر بهم أو المستغلين جنسيا. وأطلق برنامج راجيف غاندي الوطني لدور الحضانة الخاصة بأطفال الأمهات العاملات المنتميات للأسر التي يقل دخلها عن ١٢ ٠٠٠ روبية في الشهر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. ويجري حاليا تنفيذ هذا البرنامج من خلال المجلس المركزي للرعاية الاجتماعية ومؤسسة "ICCE" بدعم مالي من وزارة نماء المرأة والطفل. وينفذ أيضا برنامج نزل المرأة العاملة من قبل وزارة نماء المرأة والطفل الذي اعتمد في سياقه ٨٨٧ نزلا في جميع أنحاء البلد لكي تستفيد منها حوالي ٦٥ ٠٠٠ امرأة.

٢٠- أما برنامج "إنديرا غاندي ماتريتفا ساهيوغ يوجانا" فهو برنامج للتحويلات النقدية المشروطة يهتم النساء الحوامل والمرضعات، ويأخذ في الاعتبار ضرورة منحهن مستحقات الأمومة. ويتوخى هذا البرنامج تعويض النساء جزئيا عن فقدان أجورهن، وفي نفس الوقت تحقيق الشروط الأساسية لضمان الولادة الآمنة وتعزيز ممارسات تغذية الرضع وصغار الأطفال. ويجري تنفيذ هذا البرنامج خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

المادة ٤

التدابير الخاصة

٢١- تناول التقرير الأولي والتقرير الجامع للتقريين الدوريين الثاني والثالث بالتفصيل التدابير الخاصة التي اعتمدها الحكومة للقضاء على التمييز وعدم المساواة. وقد ذكرت سابقا مواصلة تنفيذ تلك التدابير في هذا التقرير.

٢٢- ويقدم البرنامج الجديد لرئيس الوزراء المؤلف من ١٥ نقطة مبادئ توجيهية لتعزيز فرص التعليم، وضمان حصة عادلة للأقليات، بما يتيح مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية واستفادتها من فرص العمل من خلال المشاريع القائمة والجديدة، وتعزيز دعم الائتمان المخصص للعمل الحر والتوظيف في وظائف الدولة ووظائف الحكومة المركزية وأيضا تحسين الظروف المعيشية للأقليات من خلال ضمان حصة مناسبة لها في مشاريع تطوير البنية التحتية. ومن أهم أهداف ذلك البرنامج الجديد ضمان استفادة فئات الأقليات المحرومة من مختلف المشاريع الحكومية المخصصة لها.

٢٣- وقد أطلقت وزارة شؤون الأقليات مشروع تعزيز القيادة لدى نساء الأقليات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ويكمن الهدف من هذا المشروع في تعزيز القيادة في صفوف نساء الأقليات، وأيضاً في تمكين نساء الأقليات وترسيخ الثقة لديهن من خلال توفير الأدوات والتقنيات والمعارف اللازمة لتفاعلهن مع النظم الحكومية والمصارف والوسطاء على جميع المستويات. ويتوخى المشروع أيضاً الوصول إلى المرأة من خلال المنظمات/المؤسسات غير الحكومية بتوفير الدعم المالي لها.

٢٤- ويحق للموظفات ذوات الإعاقة في القطاع الحكومي الحصول على ١٠٠٠ روية شهرياً كبديل عن رعاية الأطفال يؤدي لمدة سنتين من تاريخ ولادة الطفل ولطفلين كحد أقصى، وترفع قيمة ذلك البديل دورياً. أما سداد التكاليف التعليمية الخاصة بالأطفال ذوي الإعاقة لموظفي الحكومة فيبلغ ضعف المعدلات العادية، مع تحديد حد أقصى سنوي.

المادة ٥

دور كل من الجنسين والقوالب النمطية والتغرض

٢٥- اتخذت الحكومة تدابير عديدة لمعالجة التنميط الجنساني وأدوار الجنسين أبرزت في التقريرين السابقين، وذلك من خلال وسائل مختلفة مثل السياسة الوطنية للتعليم والسياسة الوطنية لتمكين النساء، وما إلى ذلك. واستخدمت جميع وسائل الإعلام لإبلاغ الرسائل ذات الصلة. وتعالج الممارسات العرفية مثل المهر وزواج الأطفال والـ"ساتي" والإجهاض بسبب جنس الجنين وغيرها من الممارسات من خلال التشريعات والبرامج والتفاعلات المجتمعية. وتنفذ الحكومة تلك الإجراءات والتدابير كل عام وباستمرار للقضاء على الممارسات المنطوية على التمييز. وقد بذلت الحكومة جهوداً هامة للقضاء على القوالب النمطية السائدة بشأن دور المرأة من خلال نشر كتب مدرسية تراعي الاعتبارات الجنسانية في جميع أنحاء البلد وبلغات مختلفة. وتضطلع وزارة تنمية الموارد البشرية بدور أساسي في تلك الجهود من خلال المجلس الوطني للبحوث والتدريب في مجال التعليم. واتخذت عدة مجالس للولايات معنية بالتعليم خطوات استباقية بتضمين رسائل تتناول المسؤولية المشتركة للرجال والنساء في الأسرة.

٢٦- وكان تجنيد النساء في القوات المسلحة مقتصرًا على بعض المجالات الضيقة وعلى أساس الخدمة العسكرية القصيرة الأجل. وقد اتخذ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ قرار بشأن تدابير تجنيز الخدمة الطويلة الأجل للضابطات المجنّدات في الخدمة القصيرة الأجل ممن يعملن في هيئة العدالة العسكرية وهيئة التعليم العسكري التابعة للجيش وما يقابلهما من الفروع والأقسام في سلاح البحرية وسلاح القوات الجوية.

٢٧- وقد مددت إجازة الأمومة لموظفات الحكومة والقطاع العام من ١٣٥ يوما إلى ١٨٠ يوما. ويمكن للنساء اللاتي أنجن أطفالا الاستفادة من إجازة رعاية الأطفال لمدة أقصاها ستان. كما تمنح إجازة الأبوة لمدة ١٥ يوما لموظفي الحكومة والقطاع العام.

المادة ٦

الاتجار بالنساء واستغلالهن

٢٨- إن الهند ملتزمة بمنع الاتجار بالنساء. وكما ورد في التقارير السابقة، اعتُمدت استراتيجية ثلاثية المحاور لمنع الاتجار بالنساء واستغلالهن في البغاء. وتتمثل تلك المحاور فيما يلي: التدابير التشريعية التي تركز على منع الاتجار واتخاذ التدابير الجنائية ضد المتورطين في الاتجار، وتقديم خدمات الدعم لضحايا الاتجار، واتخاذ التدابير الوقائية في المجالات الأساسية مثل التعليم والعمل وتمكين النساء.

٢٩- وقد صدقت الهند على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وعلى بروتوكولها، بما في ذلك بروتوكول حظر وجمع ومعاقة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، في أيار/مايو ٢٠١١. ويحظر دستور الهند الاتجار بالبشر والسخرة في المادة ٢٣ منه. وتتولى القوانين الموضوعية مثل قانون العقوبات الهندي لعام ١٨٦٠، والتشريعات الخاصة مثل قانون (منع) الاتجار اللاأخلاقي لعام ١٩٥٦، وقانون (إلغاء) نظام السخرة لعام ١٩٧٦، وغيرها، والقوانين المحلية مثل قانون أطفال غوا لعام ٢٠٠٣، وضع النظام القانوني المناسب لمكافحة الاتجار بالبشر وحظره. وبالإضافة إلى ذلك، منحت الأحكام الصادرة عن محكمة النقض وعن مختلف المحاكم العليا المزيد من السلطة القانونية لوكالات إنفاذ القانون.

٣٠- وبذلت الهند جهودا هامة لمكافحة الاتجار بالبشر. وقد أنشأت الحكومة ١٠٤ وحدة محلية لمكافحة الاتجار بالبشر، في جملة أمور أخرى، وزادت في عدد الإدانات بالاتجار بالبشر لأغراض السخرة. ومشروع IND/S16 لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة هو مبادرة مشتركة بين ذلك المكتب والحكومة، أطلق في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ويركز ذلك المشروع على "تعزيز استجابة إنفاذ القانون في الهند لمكافحة الاتجار بالأشخاص، من خلال التدريب وبناء القدرات". ويُقترح إنشاء ٣٣٠ وحدة لمكافحة الاتجار بالبشر في جميع أنحاء البلد وتدريب ١٠ ٠٠٠ عنصر من ضباط الشرطة من خلال تدريب المدربين لمدة ثلاث سنوات. وينفذ منذ عام ٢٠٠٧ برنامج شامل لمنع الاتجار بالبشر والإنقاذ وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج وإعادة ضحايا الاتجار للاستغلال الجنسي بغرض التجارة إلى الوطن، ويعرف ذلك البرنامج باسم "أوجاوالا". وقد تم بموجبه إنشاء ٨٦ بيتا لإعادة التأهيل يمكنها أن تستوعب نحو ٤ ٠٠٠ من الضحايا النساء، وهو يشمل شراكة نشطة مع المجتمع المدني.

٣١- وتدير وزارة نساء المرأة والطفل بيوتا للإقامة القصيرة الأمد وبيوت "سوادهار" (التي أدمجت تحت اسم "سوادهار غريه" عام ٢٠١١) لتوفير الدعم للنساء اللائي يعشن ظروفًا صعبة. وتبلي تلك البيوت حاجة النساء/الفتيات المتجرعن اللائي أنقذن من بيوت البغاء أو هربن منها أو من غيرها من الأماكن، والنساء/الفتيات ضحايا الجرائم الجنسية اللائي تبرات منهن أسرهن أو يرفضن العودة إلى أسرهن لأسباب مختلفة. وتجري إدارة ٣٣١ بيتا من بيوت "سوادهار" وأكثر من ٣٤٢ بيتا للإقامة القصيرة في أجزاء مختلفة من البلد.

٣٢- وقد وضعت وزارة نساء المرأة والطفل بروتوكولا لمرحلة ما قبل الإنقاذ، وعملية الإنقاذ ومرحلة ما بعد الإنقاذ للأطفال ضحايا الاتجار من أجل الاستغلال الجنسي بغرض التجارة. ويشمل ذلك البروتوكول مبادئ توجيهية موجهة لحكومات الولايات واستراتيجية موجهة لأعضاء فريق الإنقاذ. ووضعت وزارة نساء المرأة والطفل بالتعاون مع المعهد الوطني للتعاون العام ونساء الطفل وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) دليلين اثنين: "دليل العاملين في المجال الطبي للتعامل مع الأطفال ضحايا الاتجار والاستغلال الجنسي بغرض التجارة" و"خدمات الاستشارة للأطفال الناجين من الاتجار". وطور "الدليل القضائي لمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال من أجل الاستغلال الجنسي بغرض التجارة" من قبل وزارة نساء المرأة والطفل بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وكلية الحقوق الوطنية للهند التابعة لجامعة بنغالور.

٣٣- ولمعالجة مسألة الاتجار العابر للحدود بين الهند وبنغلاديش، تقوم وزارة نساء المرأة والطفل بالتعاون مع وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الخارجية وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ونظراء تلك الوزارات في بنغلاديش بوضع اللمسات الأخيرة على خارطة الطريق وخطة العمل المشتركة لإعادة ضحايا الاتجار إلى الوطن بسرعة وأمان.

المادة ٧

المشاركة السياسية والحياة العامة

٣٤- وتشكل مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات ووضع السياسات أحد العوامل الهامة التي تحدد وضعها في المجتمع. وكما ذكر آنفا في هذا التقرير، ضمنت حكومة الهند، من خلال التعديلات ٧٣ و ٧٤ للدستور، تخصيص نسبة ٣٣ في المائة من المقاعد في البانشيات في المناطق الريفية والحضرية والهيئات المحلية للنساء. وقد اتخذت الحكومة مبادرة القيام بتعديل دستوري لزيادة نسبة تخصيص المقاعد للنساء في مؤسسات بانشيات راج، أي بزيادة من نسبة ٣٣ في المائة الحالية إلى نسبة ٥٠ في المائة، وذلك بهدف تمكين المرأة وتحقيق التوحيد في مسألة تخصيص المقاعد في الولايات. وقامت الحكومة، التي التزمت بضممان تخصيص ٣٣ في المائة من المقاعد للنساء في البرلمان والمجالس التشريعية للولايات، بعدة خطوات لسن مشروع (التعديل ١٠٨) للدستور.

٣٥- وسجلت زيادة في عدد النساء اللاتي ترشحن للانتخابات البرلمانية أو انتخبين لعضوية البرلمان (في غرفتي لوك سابها وراجيا سابها البرلمانيتين). وخلال انتخابات غرفة لوك سابها عام ٢٠٠٤، فازت ٤٥ امرأة من أصل ٣٥٥ ترشحت للانتخابات، في مقابل ٥٩ امرأة (١٠,٦١ في المائة) فازت من أصل ٥٥٦ امرأة ترشحت لانتخابات عام ٢٠٠٩. وتنتمي ٢٣ امرأة من أصل ٥٩ امرأة انتُخبت إلى حزب المؤتمر و١٣ منهن إلى حزب بهاراتيا جاناتا. وانتُخبت عن مؤتمر ترينامول لعموم الهند، وحزب ساماجوادي، وحزب باهو جان ساماج أربع نساء من كل حزب لغرفة لوك سابها وكانت ١١ امرأة الباقية تنتمي إلى أحزاب أخرى.

٣٦- وسجلت أيضا زيادة في عدد النساء المرشحات من قبل الأحزاب الوطنية خلال انتخابات غرفة لوك سابها. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى كون معدل نجاح النساء المرشحات للانتخابات أعلى من معدل المرشحين الذكور. وقد فاز مثلا خلال انتخابات أيار/مايو ٢٠٠٤، ٤٥ من أصل ٣٥٥ مرشحة (١٢,٦ في المائة) بالمقارنة مع المرشحين من الذكور الذين فاز منهم ٤٩٨ مرشحا من أصل ٥٠٥٠ مرشح (٩,٨ في المائة). وتوجد ثمانية نساء (١٠,٢٦ في المائة) بين الوزراء الـ ٧٨ المكونين لمجلس وزراء الاتحاد. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، كانت ٢٥ امرأة من بين أعضاء غرفة راجيا سابها البرلمانية من أصل ٢٤٢ عضوا (١٠,٣٣ في المائة). أما عن أعلى المناصب، وهي منصب رئيس الهند ومنصب رئيس مجلس النواب ومنصب زعيم المعارضة في البرلمان فتتقلدها النساء كلها. ويبلغ متوسط نسبة النساء المنتخبات في المجالس التشريعية للولايات حوالي ٨,٣ في المائة. وتترأس حكومات تاميل نادو، والبنغال الغربية، وأوتار براديش ودلهي ثلاث وزيرات. وقد ظلت امرأة من الـ "داليت" رئيسة لحكومة ولاية أوتار براديش، التي بها أكبر عدد من السكان، حتى وقت قريب. وتترأس حزب المؤتمر الوطني الهندي امرأة مسيحية.

٣٧- وكان جمهور الناخبات هو الأكثر نشاطا كما لوحظ خلال انتخابات غرفة لوك سابها لعام ٢٠٠٩. وقد بلغ مجموع الناخبات ٣٤٠,٦٥ مليون نسمة من أصل ٧١٤ مليون نسمة التي تشكل مجموع جمهور الناخبين. وكان عدد الناخبات أعلى من عدد الناخبين في ولايات مثل أندرا براديش، وكيرالا ومانيبور وميغالايا وميزورام وبودوتشيري.

٣٨- وقد اندلعت ثورة صامتة بسبب العمل الإيجابي المتمثل في تخصيص المقاعد للنساء في مؤسسات بانشيات راج، حيث دخلت أكثر من مليون امرأة نشيطة غمار النشاط السياسي في جميع أنحاء البلد. وتتجاوز نسبة تمثيل النساء في مستويات مؤسسات بانشيات راج الثلاثة وهي القرية، والكتلة والمنطقة نسبة ٣٣ في المائة المقررة، حيث تبلغ نحو ٣٧ في المائة.

٣٩- وكما ورد في تقارير سابقة، قامت الحكومة بإدخال التعديل الدستوري الرابع والسبعين على الدستور عام ١٩٩٣، الذي ضمن تخصيص ما لا يقل عن ثلث المقاعد ووظائف الرئاسة في جميع الهيئات المحلية الحضرية للنساء. وعلاوة على ذلك، تخصيص ثلث

المقاعد لنساء الطوائف المصنفة والقبائل المصنفة. وتوجد حالياً حوالي ٢٣ ٠٠٠ نائبة منتخبة في الهيئات المحلية الحضرية، منها ٦٧٠ نائبة تحتل مناصب اتخاذ القرار ومناصب الرئاسة. وقد فاق تمثيل النساء في بعض الولايات ما كان منتظراً، فخلال الانتخابات البلدية لعام ٢٠٠٥ في ولاية أندرا براديش مثلاً، بلغ عدد النساء اللائي تقلدن مناصب الرئاسة ٤٩ امرأة في مقابل ٣٨ مقعداً التي خصصت للنساء في ٩٨ بلدية أجريت فيها الانتخابات. وفازت النساء المتتميات إلى القطاعات المهمشة (الطوائف المصنفة والقبائل المصنفة والطوائف المتخلفة) أيضاً في فئة المقاعد العامة ضمن الفئات المخصصة.

٤٠ - وقد اتخذت الحكومة العديد من التدابير لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة. وكجزء من خطة عمل المائة يوم لعام ٢٠٠٩، أطلقت جهود متضافرة لزيادة تمثيل المرأة في وظائف الحكومة المركزية. وشملت تلك الجهود التعليمات الصادرة عن إدارة شؤون الموظفين والتدريب، ووزارة شؤون الموظفين والمظالم العامة والمعاشات، التي وجهت لجميع الوزارات والإدارات لكي تشير في إعلانات التوظيف التي تنشرها إلى التزام الحكومة بالتوفر على قوة عاملة يسودها التوازن بين الجنسين وبالتالي تشجيع النساء على تقديم طلبات الترشيح. وأكدت لجنة اتحاد الخدمة العامة ولجنة اختيار الموظفين عملهما على بلوغ هذا الهدف. كما يجب أن تكون امرأة بين أعضاء لجان التوظيف عند توفر أكثر من ١٠ وظائف شاغرة. وتصدر إدارة شؤون الموظفين والتدريب بيانات بشأن العدد الإجمالي للوظائف وعدد النساء اللائي يتم توظيفهن حتى يتسنى استعراض اتجاه توظيف النساء. وصدرت أوامر خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ لإعفاء النساء من دفع رسوم الامتحانات عند اجتياز امتحانات لجنة اتحاد الخدمة العامة ولجنة اختيار الموظفين.

٤١ - وجدير بالذكر أنه سجلت زيادة مطردة في نسبة تمثيل النساء في دوائر عموم الهند والدوائر المركزية بفعل تلك المبادرات. وارتفعت نسبة النساء في الخدمة الإدارية الهندية من ١٢,١٣ في المائة عام ٢٠٠٦ إلى ١٣,٩٣ في المائة عام ٢٠١١. كما زادت نسبة تمثيل النساء في السلك الدبلوماسي الهندي من ١٣,٣٧ في المائة عام ٢٠٠٢ إلى ١٣,٦٨ في المائة عام ٢٠٠٥.

٤٢ - وظل دور النساء في قوات الدفاع في تحسن مستمر. وتعمل النساء في وحدات إنتاج الدفاع، وفي مختبرات البحث والتطوير، وكطبيبات وكممرضات في فروع مختلفة غير مقاتلة من فروع القوات المسلحة مثل الخدمات اللوجستية والقانونية. ولاستقدام المزيد من النساء للعمل في الجيش، زيد في فترة عمل الضابطات في الخدمة القصيرة الأجل من ١٠ سنوات إلى ١٤ سنة. وحسنت أيضاً سبل الترقية كثيراً بالنسبة للنساء.

المادة ٨

التمثيل والمشاركة على الصعيد الدولي

٤٣ - قامت النساء بقيادة عدة وفود حكومية والمشاركة فيها، على الصعيدين الوطني والدولي بما في ذلك الدورات السنوية للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة، والاجتماع السنوي لمجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي، ومنتدى نساء الهند - البرازيل - جنوب أفريقيا، وحوار الهند والولايات المتحدة بشأن تمكين المرأة ومشاورات آسيا والمحيط الهادئ الإقليمية بشأن حصول الجميع على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وتتقلد النساء الدبلوماسية مناصب مهمة في بعثات الهند في الخارج. ومن أعضاء اللجنة امرأة هندية مشهورة. وقد زاد عدد النساء في السلك الدبلوماسي الهندي من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٥ من ٧٨ إلى ٨٥ امرأة، بإضافة ٧ نساء خلال نفس الفترة.

المادة ٩

الجنسية

٤٤ - وكما ورد في التقرير الأولي، يمنح قانون المواطنة لعام ١٩٩٥ حقوقاً متساوية للنساء فيما يتعلق باكتسابهن الجنسية أو تغييرها أو الاحتفاظ بها. كما عدل الحكم المتعلق بجنسية أبناء المرأة الهندية المولودين خارج الهند، الذي كان ينطوي على تمييز. وبالتالي، يمكن أن تكتسب المواطنة بالنسب عن طريق الأم أو الأب.

المادة ١٠

التعليم

٤٥ - جعلت الحكومة من الحق في التعليم حقاً أساسياً، ووضعت سياسات وبرامج لتعميم محو الأمية من خلال برامج مثل مهمة "شاكشار بهارات" الذي يركز على محو الأمية في صفوف الإناث، و"سارفا شيكشا أبهيان" و"راشتريا مادهياميك شيكشا أبهيان" اللذان يسعيان إلى تعميم التعليم في المستويين الابتدائي والثانوي. وقد وضعت الحكومة وعززت برامج ومخططات مختلفة لتيسير الوصول إلى التعليم في صفوف الفتيات على مستويات مختلفة، ولا سيما في صفوف الفتيات اللاتي ينتمين إلى القطاعات المحرومة مثل الطوائف المصنفة والقبائل المصنفة، ومجتمعات الأقليات ومتفاوتي القدرات. وقد زاد تخصيص موارد الاستثمار الحكومي في مجال التعليم من ٣,٤٩ في المائة في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ إلى ٣,٥٧ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ومع ذلك، خصصت ولايات مثل تاميل نادو، وسيكيم، وميزورام، وأروناشال براديش ومانيبور على التوالي ١٠,٢ في المائة و ٩,٨ في المائة و ٩,١ في المائة و ٧,١ في المائة و ٦,٤٥ في المائة من ناتج الولاية المحلي للتعليم.

٤٦- وبشكل التعليم قبل المدرسي أحد مكونات برنامج خدمات التنمية المتكاملة للأطفال (التي تناقش في المادة ١٢ من هذا التقرير) ويجري تعزيزه لضمان تعميم التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وإعداد الأطفال للتعليم الرسمي، ولا سيما المنتمين إلى الفئات المحرومة اجتماعياً. وقد زاد عدد المستفيدين من التعليم قبل المدرسي من ٢١,٤ مليون خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ٣٣ مليون خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ثم بلغ ٣٥ مليون مستفيد بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٤٧- وورد ذكر الحق في التعليم في المادة ٢ من هذا التقرير. ويشكل برنامج "سارفا شيكشا أبهيان" برنامجاً لتعميم التعليم الابتدائي في إطار زمني محدد. وهو يركز أساساً على الوصول إلى التعليم وعلى العدالة في المجال الاجتماعي وبين الجنسين وعلى جودة التعليم الملحق للأطفال. وقد نسقت معايير برنامج "سارفا شيكشا أبهيان" مع أحكام قانون الحق في التعليم، كما وافقت الحكومة على إنفاق ٣٣٠ ٣١٢ ٢ مليون روبية على تنفيذ برنامج مشترك بين الحق في التعليم و"سارفا شيكشا أبهيان" على مدى خمس سنوات من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٤. ونوقشت الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم في الوثيقة الأساسية المشتركة، ويتوقع أن يسد برنامج "سارفا شيكشا أبهيان" تلك الفجوة.

٤٨- ولمعالجة الفجوة بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية، والتي هي أكثر حدة في صفوف فتيات الطوائف المصنفة والقبائل المصنفة (اللاتي تبلغ الفجوة بين الجنسين لديهن ما يقارب ٣٠ في المائة في المرحلة الابتدائية و٢٦ في المائة في المرحلة الابتدائية العليا)، وافقت الحكومة على برنامج جديد يسمى "البرنامج الوطني لتعليم الفتيات في المرحلة الابتدائية" الذي يعدل برنامج "سارفا شيكشا أبهيان". وأدمج برنامج "كاستوربا غاندي باليكا فيديالايا"، لإقامة المدارس الداخلية في المرحلة الابتدائية العليا للفتيات المنتميات في الغالب إلى الطوائف المصنفة والقبائل المصنفة والفئات المتخلفة الأخرى والأقليات في المناطق الصعبة مع برنامج "سارفا شيكشا أبهيان".

الجدول ١

الفتيات في مدارس برنامج "كاستوربا غاندي باليكا فيديالايا" حتى الفترة ٢٠١٠-٢٠١١

الرقم	الفئة	العدد	النسبة المئوية
١-	الطوائف المصنفة	٨٥٨٩٦	٣٠,٣٢
٢-	القبائل المصنفة	٧٢٠٣٧	٢٥,٤٣
٣-	الفئات المختلفة الأخرى	٧٤٦٨٣	٢٦,٣٦
٤-	المسلمون	٢٦٩٤٣	٩,٥١

٤٩- وتقوم التعاونيات النسائية في إطار برنامج "ماهيلا ساماخيا"، التي تسمى تعاونيات "ماهيلا سانغا" بدور نشيط في العمل الرامي لإزالة الحواجز التي تحول دون مشاركة الفتيات

والنساء في التعليم على مستوى المجتمع المحلي وقيامهن بدور نشيط في إدارة المدارس/تشغيل مرافق التعليم البديلة عند الحاجة.

٥٠- وأطلق برنامج "ساكشار بهارات"، الذي هو شكل جديد للبعثة الوطنية لمحو الأمية، في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ مع التركيز في المقام الأول على نساء المناطق الريفية. ويهدف البرنامج إلى تغطية ٧٠ مليون من الأميين المنتمين إلى الفئة العمرية ١٥ سنة فما فوق بنهاية الخطة الخمسية الحادية عشرة. وتشكل النساء المستفيدات ٦٠ مليون امرأة من أصل ٧٠ مليون من الأميين، (١٠ ملايين) من فئة الطوائف المصنفة، و(٦ ملايين) من فئة القبائل المصنفة و(١٠ ملايين) من الأقليات و(٣٤ مليون) من فئات أخرى. وتشارك النساء بأعداد كبيرة كمتطوعات وكمعلمات لتشجيع النساء المتعلقات على المشاركة في ذلك البرنامج. وقد زاد العدد الإجمالي للمناطق التي سينفذ فيها برنامج "ساكشار بهارات" من ٣٦٥ إلى ٤١٠ منطقة. وتدار دورات تعليمية مكثفة مخصصة للنساء من قبل المجلس المركزي للرعاية الاجتماعية من أجل تلبية الاحتياجات التعليمية للفتيات/النساء اللائي تتجاوز أعمارهن ١٥ سنة، واللائي لا يمكنهن الانضمام إلى نظام التعليم الرسمي أو المنسحبات من المدارس الرسمية.

٥١- وبلغ عدد السكان في الفئة العمرية ١٤-١٨ سنة ٨٥,٥ مليون نسمة وفقاً لتعداد عام ٢٠٠١ وأصبح يقدر بحوالي ٩٧ مليون نسمة في ٢٠١١. وتشير التقديرات إلى أن عدد السكان من الفتيات في هذه الفئة العمرية زاد من ٣٩,٦ مليون نسمة عام ٢٠٠١ إلى ٤٤,٩ مليون نسمة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وبلغت نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي والثانوي العالي ٢٨,٢٢ مليون و١٥,٩٤ مليون على التوالي خلال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. وعرفت نسبة الالتحاق الإجمالية في المستويين الثانوي والثانوي العالي زيادة من ٣٩,٨ في المائة إلى ٤٥,٥ في المائة من الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وبلغت نسبة الالتحاق الإجمالية بالنسبة للفتيان ٤٩,٢ في المائة ولم تتغير تقريباً، بينما عرفت زيادة بالنسبة للفتيات من ٣٥,١ في المائة إلى ٤١,٤ في المائة خلال نفس الفترة. وتبين الزيادة في نسبة الالتحاق الإجمالية بالنسبة للفتيات بالمقارنة مع الفتيان تضيق الفجوة بين الجنسين.

٥٢- وأطلق برنامج "راشتريا مادهياميك شيكشا أهيان" في آذار/مارس ٢٠٠٩ برعاية الحكومة المركزية، بهدف إتاحة التعليم الثانوي ذي النوعية الجيدة وجعله في متناول جميع المنتمين للفئة العمرية ١٥-١٦ سنة، بغض النظر عن نوع الجنس، والظروف الاجتماعية والاقتصادية والإعاقة والحواجز الجغرافية وغيرها. ويهدف برنامج "راشتريا مادهياميك شيكشا أهيان" إلى تحسين نسبة الالتحاق بالصفين التاسع والعاشر من ٥٢,٢٦ في المائة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ إلى ٧٥ في المائة في غضون خمس سنوات. وقد قبلت زيادة ٧٦٧ ٥ مدرسة ثانوية جديدة وإضافة ٤٤٢ ٢٨ فصلاً دراسياً وتعيين ٣٦ ٨٣١ من المدرسين، منذ بداية هذا البرنامج.

٥٣- وحتى يتسنى تحسين جودة التعليم الثانوي في جميع أنحاء البلد، أطلق نظام جديد يسمى "المدارس النموذجية" خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لإنشاء ٦٠٠٠ مدرسة تكون بمثابة علامات للتميز في المرحلة الثانوية. وقد صدرت تعليمات بشأن نسبة التلاميذ بالمقارنة مع المدرسين، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبيئة التعليمية الشاملة، والمناهج الدراسية المناسبة والتركيز على المخرجات والنتائج.

٥٤- وأطلق برنامج وطني متعلق بالخوافز الموجهة لفتيات التعليم الثانوي خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويشمل ذلك البرنامج جميع الفتيات المتدمات إلى الطوائف المصنفة والقبائل المصنفة اللائي يجتزن الصف الثامن والفتيات اللائي يجتزن امتحان الصف الثامن في مدارس برنامج "كاستوربا غاندي باليكا فيديالايا" (بغض النظر عما إذا كن متدمات للطوائف المصنفة أو للقبائل المصنفة) ويلتحقن بالصف التاسع في مدارس اتحاد إقليمي ولائي أو حكومي، أو في مدارس تحظى بمساعدة الحكومة أو في هيئة المدارس المحلية. ويودع مبلغ ٣٠٠٠ روبية كوديعة ثابتة في مصرف للقطاع العام أو في مكتب بريد في اسم كل طفلة مؤهلة. وقد أنشئت مدارس "نافودايا فيديالايا" في المناطق حيث يوجد سكان الطوائف المصنفة والقبائل المصنفة بكثافة.

٥٥- وتنفذ وزارة شؤون الأقليات ثلاثة برامج للمنح الدراسية التي يستفيد منها الطلاب المنتمون للأقليات دون غيرهم، وهي '١' منح الاستحقاق، و'٢' برنامج المنح الدراسية قبل الجامعية و'٣' برنامج المنح لمتابعة الدراسة بعد القبول في الجامعة. وبينما تخصص نسبة ٣٠ في المائة من تلك المنح الدراسية للطالبات، تتجاوز نسبة الفتيات المستفيدات من تلك المنح تلك النسبة بكثير. وقد منحت منح الاستحقاق لـ ٣٣,٤٩ في المائة من الطالبات خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، في حين منح ٤٧,٤٧ في المائة و ٥١ في المائة منهن على التوالي المنح الدراسية قبل الجامعية ومنح متابعة الدراسة بعد القبول في الجامعة. وتمنح مؤسسة مولانا أزداد للتعليم منحة دراسية للطالبات المستحقات. وقد صرفت مؤسسة مولانا أزداد للتعليم اعتباراً من ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠ منحة دراسية لما مجموعه ٩٧٧ ٤١ طالبة، وبلغت القيمة الإجمالية لتلك المنح ٤٨٢ مليون روبية.

٥٦- ويقتضي إضفاء الطابع المهني على التعليم الثانوي تنويع الفرص التعليمية لتعزيز القابلية الفردية للاستخدام، وهو أمر يقدم بديلاً لمن يتابعون دراستهم في التعليم العالي. وقد أنشأ هذا البرنامج على مستوى الفصل الثاني عشر البنيات التحتية في ٢١ ٠٠٠ فرع من ٩ ٦١٩ مدرسة تستوعب مليون طالب وطالبة. وبلغ إجمالي المنح التي صرفت لحد الآن ٧ ٦٥٠ مليون روبية. وتقدم الحكومة المركزية، في إطار المهمة الفرعية المتعلقة بمعاهد الفنون التطبيقية، المساعدة المالية لحكومات الولايات/الأقاليم الاتحادية لإنشاء معاهد الفنون التطبيقية في المناطق التي ليست بها خدمات أو التي بها القليل من الخدمات خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة.

٥٧- وأطلقت وزارة العمل والتوظيف برنامجاً لتوفير التدريب المهني للنساء. ويوجد حالياً ١١ معهداً: المعهد الوطني للتدريب المهني، وهو الآن مركز تميز بالنسبة لقطاع الملابس الجاهزة وتكنولوجيا الملابس الجاهزة، وعشرة معاهد إقليمية للتدريب المهني. وتوفر مرافق التدريب المهني من قبل حكومات الولايات للنساء الحرفيات دون غيرهن من خلال معاهد التدريب الصناعي للنساء وأجنحة النساء في معاهد التدريب الصناعي. ويوجد ٢١٣ معهداً للتدريب الصناعي خاصاً بالنساء وجناحاً خاصاً بالنساء في معاهد التدريب الصناعي العامة. وقد زادت القدرة الاستيعابية لتلك المعاهد في مجال التدريب من ٤٧ ٣٩١ خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ إلى ٥١ ٨٠٤ خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وبناء على توصية من المجلس الوطني للتدريب المهني، عرف تخصيص المقاعد للنساء في معاهد التدريب الصناعي من أجل التدريب الحرفي زيادة من ٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٣٠ في المائة. وأنشئت مراكز التأهيل المهني في جميع أنحاء البلد من أجل إعادة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة اقتصادياً ودمجهم في النشاط الاقتصادي من خلال توفير التدريب المهني. وقد خصص مركز فادودارا للتأهيل المهني للنساء ذوات الإعاقة دون غيرهن.

٥٨- وسجلت زيادة في عدد الكليات والجامعات من ٢٠ جامعة و ٥٠٠ كلية عام ١٩٤٧ إلى ٥٠٤ جامعة عام ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، توجد ٢٩ ٩٥١ كلية، منها ٢ ٥٦٥ كلية مخصصة للنساء. وقد بلغ العدد الإجمالي للطلبة المتحقيين خلال العام الدراسي ٢٠٠٩-٢٠١٠، ما مجموعه ١٣,٦٤ مليون وبلغ عدد الطالبات المتحقيات ٦,٥٤ مليون، أي بنسبة ٤١,٤ في المائة من مجموع المتحقيين. وسجلت نسبة ١٤,٧٢ في المائة من إجمالي النساء المتحقيات في الدورات المهنية. ويتضح من توزيع النساء المتحقيات حسب الكليات تركز النساء في مجال الآداب بنسبة ٤٩,٠٨ في المائة يتلوه مجال العلوم بنسبة ١٩,٩٩ في المائة ثم مجال التجارة/الإدارة بنسبة ١٦,٢١ في المائة.

٥٩- وقد وضعت إدارة التعليم العالي التابعة لوزارة تنمية الموارد البشرية برنامجاً للمنح الدراسية خاصاً بطلاب الكليات والجامعات الذين يتابعون الدراسات العليا والدورات المهنية. وتُصرف كل عام ٨٢ ٠٠٠ منحة دراسية جديدة، يخصص نصفها (٤١ ٠٠٠ منحة) للفتيات.

٦٠- وتقدم لجنة المنح الجامعية المساعدة من أجل بناء بيوت النساء ومرافق البنية التحتية الأخرى لتحقيق الهدف المتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين. وقد أطلقت لجنة المنح الجامعية عدداً من البرامج الرامية لتحقيق المساواة بين الجنسين، وهي: ائتمان المنح الدراسية المباشر؛ ومنحة إنديرا غاندي الدراسية للفتيات اللاتي تتابعن التعليم العالي والتقني؛ ومراكز الرعاية النهارية المفتوحة في الجامعات والكليات؛ والمراكز الجديدة لدراسات المرأة، وزمالات ما بعد الدكتوراه الخاصة بالنساء، وغيرها.

٦١- وحتى يتسنى تعزيز التعليم التقني المخصص للنساء والمعاقين والفئات الأضعف من المجتمع، وضع مجلس عموم الهند للتعليم التقني برنامجاً لإعفاء النساء من أداء الرسوم الدراسية،

موجه لطالبات المؤسسات التقنية المستحقات المتخلفات اقتصاديا والمصابات بإعاقة جسدية. وأنشأت الحكومة فرقة عمل معنية بالمرأة في مجال العلوم كلفت بوضع التدابير الاستباقية الملائمة والخطط المحددة زمنيا والتوصية باتخاذها، من أجل تسهيل دراسة العلوم وممارستها من قبل النساء. وقد صدر تقرير فرقة العمل المذكورة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٦٢- وقد يُسرت المعايير المتعلقة بإنشاء مؤسسات تقنية جديدة خاصة بالنساء فقط، وكذلك الشأن بالنسبة للمعايير المتعلقة بالأراضي المخصصة لإقامة المؤسسات التقنية الخاصة بالنساء، حيث يسرت بنسبة ٥٠ في المائة في المناطق الريفية وبنسبة ٢٠ في المائة في المدن الكبرى وفي عواصم الولايات وبنسبة ١٠ في المائة في المدن الكبرى بالمقارنة مع المؤسسات التقنية الأخرى. ويُعمل بنظام المكاتب الواحد عند معالجة اقتراحات إنشاء المؤسسات التقنية المخصصة للنساء.

المادة ١١

العمل

٦٣- تشكل النساء نسبة ٢٦ في المائة من القوة العاملة. وقد نوقشت في الوثيقة الأساسية المشتركة أوجه التفاوت بين الجنسين في نسب المشاركة في العمل. وقامت الحكومة الهندية، التي التزمت بإنشاء سوق للعمل تراعى فيه الاعتبارات الجنسانية، بتوسيع نطاق معنى الأنشطة الاقتصادية من جهة وتوفير بيئة عمل تمكينية من جهة أخرى، وذلك بهدف تسهيل مساهمة النساء في الاقتصاد. وينص قانون المهاتما غاندي الوطني لضمان العمالة في الأرياف، الذي صدر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، على مشاركة النساء في العمل وعلى وجوب توظيف ٣٣ في المائة على الأقل من النساء اللائي يطلبن التوظيف. وينص القانون المذكور على توفير خدمات التمريض ورعاية الأطفال في مواقع العمل، وعلى المطابقة مع بعض البرامج مثل برنامج خدمات التنمية المتكاملة للأطفال، وهو يشمل حاليا جميع مناطق البلد.

٦٤- ويوفر قانون الضمان الاجتماعي لعام ٢٠٠٨ المتعلق بالعمال غير المنظمين الضمان الاجتماعي لهؤلاء العمال. وهو ينص أيضا على إنشاء المجلس الوطني للضمان الاجتماعي من أجل صياغة مخططات الضمان الاجتماعي التي تشمل '١' المستحقات الصحية ومستحقات الأمومة، '٢' الوفاة والإعاقة، '٣' حماية الشيخوخة. وقد شكل المجلس في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٩، كما أنشأت الحكومة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الخاص بالعمال في القطاع غير المنظم الذي خصص له مبلغ أولي قدره ١٠ ٠٠٠ مليون روبية وسيستفيد منه ٤٣٣ مليون عامل في القطاع غير المنظم. وسيدعم هذا الصندوق أنظمة النساجين، وجامعي نبيذ النخيل، وساحبي عربات الريكاشة، وعمال إنتاج سجائر الـ "بيدي"، وغيرهم. وتستخدم تلك الموارد المالية لتمويل التدابير الرامية إلى تحقيق رفاه عمال تلك المهن، بمن فيهم النساء.

٦٥- وعُدل قانون العمل في المزارع لعام ١٩٥١ لجعله يراعي القضايا الجنسانية. وبدأ نفاذ أحكام قانون العمل في المزارع (المعدل) لعام ٢٠١٠ اعتباراً من ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠. ويحظر قانون استحقاق الأمومة لعام ١٩٦١ عمل المرأة الحامل لفترة محددة قبل الولادة وبعدها. كما ينص ذلك القانون على منح إجازة الأمومة ودفع الاستحقاقات النقدية للأمهات العاملات، وقد عدل عام ٢٠٠٨. ويمكن أن ترفع الحكومة المركزية من قيمة المكافأة الطبية كل ثلاث سنوات. وذكر تمديد إجازة الأمومة وإجازة رعاية الأطفال بالنسبة لموظفات الحكومة في الفقرة ١٢١ من هذا التقرير.

٦٦- ومن أجل الإنفاذ السليم لقانون (إلغاء) نظام السخرة لعام ١٩٧٦، شُكلت لجان لليقظة في فروع الولايات التي أبلغ فيها عن العمل بنظام السخرة. وتُتخذ الترتيبات اللازمة لتخصيص الفائض من الأراضي الزراعية لعمال نظام السخرة المتتمين للطوائف المصنفة والقبائل المصنفة.

٦٧- وأعلنت الحكومة المركزية عن قواعد دفع الأجور لعام ٢٠٠٩، عملاً بتوصيات فرقة العمل الخاصة المعنية بمساواة النساء مساواة قانونية كاملة والتي أنشأتها وزارة نماء المرأة والطفل. ومع ذلك، يسود التفاوت في الأجور بين الرجال والنساء في صفوف العمال العرضيين والعمال الدائمين في المناطق الريفية والحضرية.

٦٨- وأطلقت الحكومة برامج للضمان الاجتماعي مثل برنامج "راشتريا سواستيا بيما يوجانا" الذي يوفر التأمين الصحي، وبرنامج إنديرا غاندي الوطني لمعاشات الشيخوخة. وكانت المجموعات النسائية للمساعدة الذاتية مشمولة بذلك البرنامج أيضاً خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كان التأمين يشمل ما مجموعه ٦٤٢ ٥٦١ من المجموعات النسائية للمساعدة الذاتية، مع ١٣٢ ١٩٨ امرأة. ويعد تسجيل الزوج أمراً إلزامياً في إطار برنامج "راشتريا سواستيا بيما يوجانا". وقد فُعل ذلك البرنامج في فاتح نيسان/أبريل ٢٠٠٨، كما خططت الحكومة لتوسيع نطاقه حتى يشمل الفئات المهنية المختلفة، بما في ذلك خدم المنازل.

٦٩- ويقدم برنامج "سوارناجياتي غرام سواروزغار يوجانا" الذي أعيدت هيكته ليصبح "أجيبكا" (البعثة الوطنية المعنية بسبل العيش الريفية) ضمانات خاصة للفئات الضعيفة، من خلال تخصيص ٥٠ في المائة من الاستحقاقات للطوائف المصنفة والقبائل المصنفة، و٤٠ في المائة للنساء و١٥ في المائة للأقليات و٣ في المائة للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أنشأت النساء ٥٠ في المائة من مجموعات المساعدة الذاتية، كما أنشئت ٥,٢ مليون مجموعة للمساعدة الذاتية بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠١١، وأنشأت النساء منها ٢,٨٦ مليون مجموعة (٦٨ في المائة). وبلغ مجموع النساء المستفيدات ١٠,١٥ مليون مستفيدة (٦٠ في المائة) من أصل ١٦,٨٥ مليون مستفيد تلقوا المساعدة خلال نفس الفترة. وبلغ مجموع النفقات

المتكبدة منذ إنشاء مجموعات المساعدة الذاتية ٤٢٠.٠٠٠ مليون روية، صُرف منها ٢٠٠ ١٩٧ مليون روية للنساء.

٧٠- ويهدف برنامج "سوارنا جاياتي ساهري روزغار يوجانا" للتخفيف من حدة الفقر في المناطق الحضرية من خلال توفير فرص العمل المربح للفقراء الحضر العاطلين عن العمل كليا أو جزئياً بتشجيعهم على إنشاء مشاريع العمل الحر. ومنذ تنفيذ تعديل مبادئ برنامج "سوارنا جاياتي ساهري روزغار يوجانا" التوجيهية في صيغتها المعدلة خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، وبين الفترتين ٢٠٠٩-٢٠١٠ و ٢٠١٠-٢٠١١، تلقت ٩٦٢ ١٢١ امرأة المساعدة لإقامة المشاريع الصغيرة جدا وتلقت ٨٣٥ ٢٩٠ امرأة المساعدة من خلال الصندوق المتحدّد للدخار والائتمان في إطار مكون برنامج المرأة الحضرية للمساعدة الذاتية.

٧١- وفي إطار مشروع توعية النساء الريفيات والفقيرات، توفر وزارة العمالة والعمل هبات المعونة من خلال المنظمات غير الحكومية لصالح عمل المرأة، وبخاصة في القطاع غير المنظم. وقد دعم هذا البرنامج ٢٠ منظمة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ٤٠ منظمة خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، في حين أن عدد العاملات اللائي استفدن من تلك الحملات عرف زيادة من ٢٢ ٨٠٠ إلى ٦٤ ٥٦٠.

٧٢- وصدرت توجيهات لمصارف القطاع العام لكي تخصص ٥ في المائة من صافي ائتمائها لإقراض النساء، حتى يتسنى تسهيل وصولهن إلى النظام المصرفي الرسمي وتحسين تقديم الائتمان لهن. وتبذل المصارف جهوداً لإعادة صياغة سياساتها وخططها الطويلة الأجل مع مراعاة احتياجات النساء من حيث الائتمان. وقد زادت نسبة الائتمان الممنوح للنساء المحدد في ٢,٣٦ في المائة من صافي الائتمان المصرفي في نهاية آذار/مارس ٢٠٠١ إلى ٦,٢٩ في المائة في نهاية آذار/مارس ٢٠٠٩. واتخذت المصارف مبادرة إنشاء مجالات خاصة بالنساء في مكاتبها الرئيسية وفروعها، مع تبسيط الشكليات الإجرائية، وتوعية موظفي المصارف بشأن القضايا الجنسانية، وإطلاق برامج للتوعية/حملات للدعاية بشأن البرامج المتاحة للنساء، وتنظيم برامج تنمية روح المبادرة لدى النساء، وتعزيز البرامج القائمة، وضمان منح القروض بدون ضمانات، وإشراك المنظمات غير الحكومية/مجموعات المساعدة الذاتية في تقديم التسهيلات الائتمانية لصاحبات المشاريع، وما إلى ذلك. وقد فتحت عدة فروع لبنوك القطاع العام خصصت للنساء. واتخذت مجموعات المساعدة الذاتية شكل حركة لتنمية القدرات الاجتماعية للنساء في جميع أنحاء البلد. وتمكن ما يقارب ٢٤,٢٥ مليون أسرة معيشية فقيرة من الوصول إلى النظام المصرفي الرسمي من خلال برنامج الربط بين مجموعات المساعدة الذاتية والمصارف، وفقاً لمعلومات البنك الوطني للزراعة والتنمية الريفية. وتتكون ٩٠ في المائة من تلك المجموعات من النساء فقط. ويهدف برنامج الربط بين مجموعات المساعدة الذاتية والمصارف للبنك الوطني للزراعة والتنمية الريفية إلى الإدماج المالي من خلال توسيع نطاق الوصول للائتمان بالنسبة للأسر الفقيرة في المناطق الريفية، مما يجعل

الخدمات الائتمانية المتاحة قريية منها ومستدامة. وعلاوة على ذلك، يتيح برنامج تنمية المشاريع الصغيرة جدا، الذي يضطلع به البنك الوطني للزراعة والتنمية الريفية، بناء القدرات بالنسبة لأعضاء مجموعات المساعدة الذاتية من خلال صقل المهارات في القطاع الزراعي وغير الزراعي.

٧٣- ويهدف "راشتريا ماهيلا كوش" أو صندوق الائتمان القومي المخصص للنساء الذي أنشئ عام ١٩٩٣ أيضا إلى تلبية الاحتياجات الائتمانية للنساء اللائي لا يتوفرن على أصول والنساء الفقيرات، خاصة في الأرياف وفي القطاع غير المنظم. وقد بدأ الصندوق بمبلغ أساسي قدره ٣١٠ مليون روبية ثم زاد ذلك المبلغ ليصبح ١٠٠٠ مليون روبية خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. واعتبارا من ٣١ آذار/مارس ٢٠١١، منحت ٦٨٧ ٥١٢ امرأة مستفيدة ٣٠٧٥,٢٠ مليون روبية، كما صرفت ٢ ٥١٨,٢ مليون روبية. ويقدم برنامجا "ماهيلا سامريدهي يوجانا"/"ماهيلا كيسان يوجانا" اللذان تديرهما الشركة الوطنية لتمويل وتنمية الطوائف المصنفة القروض التحريرية للنساء المنتميات إلى الطوائف المصنفة.

٧٤- وتنفذ وزارة الشؤون القبليّة برنامج مساعدة خاصة مرتبط بالخطّة الفرعية القبليّة لأنشطة خلق فرص العمل/الدخل وتوفير البنيات التحتية للأسر التي تعيش تحت خط الفقر المنتمية للقبائل المصنفة. وقد وردت في تلك البرامج أحكام كامنة في المبادئ التوجيهية تتعلق بتمكين نساء القبائل اجتماعيا واقتصاديا. وستستخدم الولايات ٣٠ في المائة من الموارد المالية المخصصة في أنشطة التمكين المذكورة.

٧٥- وقد نُقّح برنامج دعم تدريب وعمل المرأة عام ٢٠٠٩، وتتولى تنفيذه وزارة نماء المرأة والطفل من خلال المنظمات غير الحكومية من أجل توفير تدريب صقل المهارات للنساء الفقيرات واللائي لا يملكن أصولا في القطاعات التقليدية مثل الزراعة وتربية الماشية، وإنتاج الألبان، وصيد الأسماك، والحرف اليدوية، و"الخادي" والصناعات القروية، وتربية دود القز، والحراثة الاجتماعية واستصلاح الأراضي البور. وقدم البرنامج المساعدة المالية لما يقارب ٢٥٠ مشروعا، كما تلقي المساعدة المالية ٢٥ مشروعا جديدا خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

المادة ١٢

الصحة

٧٦- تصف الوثيقة الأساسية المشتركة، التي ذكرت فيها خصائص الهند الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الإنجازات التي حققها البلد فيما يتعلق بمختلف المؤشرات الصحية. ويجب على الدولة، بموجب المادة ٤٧ من الدستور المتعلقة بالمبادئ التوجيهية لسياسة الدولة، أن ترفع مستوى التغذية وتُحسن الصحة العامة. وقد أطلقت الحكومة في هذا الصدد مهمة الصحة الريفية الوطنية، التي اعتمدت نهجا تآزرًا من خلال ربط الصحة بعوامل الصحة الجيدة مثل التغذية، والمرافق الصحية والنظافة العامة ومياه الشرب المأمونة. وأدت

الاستثمارات الضخمة المخصصة لهذا القطاع إلى خفض معدل وفيات الرضع، ومعدل وفيات الأمومة، ومجموع معدلات الخصوبة. ولم تُبلغ الهند ولو بشأن حالة واحدة لشلل الأطفال منذ ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، كما انخفض عدد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتشفة حديثاً بأكثر من ٥٠ في المائة خلال العقد الماضي.

٧٧- وقد عدل عام ٢٠٠٣ قانون تقنيات التشخيص السابق للحمل وللولادة (حظر انتقاء الجنس) لعام ١٩٩٤ الذي يحظر استعمال تقنيات الكشف عن جنس الجنين. واقتُرحت تعديلات لجعل تنفيذ ذلك القانون أكثر فعالية وصرامة من خلال دعم السلطات المختصة، وهو قانون لا يعاقب المرأة. وسجلت حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بموجب ذلك القانون، ٤٣ ٩٦١ هيئة تستخدم المساحات الضوئية للفحص بالموجات فوق الصوتية وغيرها، وحُرزت ٨٦٩ ماسحة ضوئية للفحص بالموجات فوق الصوتية وصودرت بسبب الانتهاكات المرتكبة. وما زالت ١٠٤٠ حالة تتعلق بانتهاكات مختلفة تروج إلى اليوم أمام المحاكم وأقسام الشرطة. واتخذت وزارة الصحة ورعاية الأسرة العديد من الخطوات من أجل التنفيذ الفعال لذلك القانون، بعد صدور نتائج تعداد ٢٠١١. ويجري تكثيف توعية وتدريب المسؤولين عن إنفاذ القانون، والأطباء، ومسؤولي القضاء وغيرهم من أجل التنفيذ الفعال لذلك القانون. وأعيد تشكيل لجان وطنية للرصد والتفتيش لكي تقوم الدولة بالرصد والتفتيش المفاجئ للعيادات بانتظام. وقد طلب من وزراء الولايات والأقاليم الاتحادية اتخاذ التدابير الفعالة ورصد تنفيذ ذلك القانون بانتظام. وأطلقت الحكومة "حملة المحافظة على الفتيات" عام ٢٠٠٧ وربطت بين النساء اللاتي حققن إنجازات في مختلف المجالات وتلك الحملة. ويجري السعي بوسائل شتى إلى وضع حد لما ينشر في الإنترنت من إعلانات تُروج للوآزم اختبار تحديد جنس الجنين. وشُغل نظام تتبع الأم والطفل لتتبع النساء الحوامل والأطفال من أجل تحقيق نتائج صحية إيجابية.

٧٨- ويركز برنامج الصحة الإنجابية وصحة الطفل، في إطار مهمة الصحة الريفية الوطنية، على تخفيض معدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الأمومة ومعدل الخصوبة الإجمالي من خلال العديد من المبادرات. وتتجلى أهم التدخلات في الإدارة المتكاملة للأمراض الرضع والأطفال، ورعاية المواليد، وبرنامج "نافجات شيشو سوراكشا"، ومراكز تغذية الرضع وصغار الأطفال وإعادة التأهيل التغذوي، وغيرها. وقد حُسن المرافق الصحية لرعاية التوليد في الحالات الطارئة وكذلك الشأن بالنسبة لإمكانيات الوصول إلى القابلات الماهرات. وحددت ٢٦٤ منطقة ضعيفة الأداء في جميع أنحاء البلد، كما تُبذل جهود في مجال التخطيط التفاضلي وتخصيص الموارد. أما "جاناني سوراكشا يوجانا" فهو تدخل الأمومة المأمونة الذي أطلق في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، في إطار مهمة الصحة الريفية الوطنية لتعزيز عمليات الوضع في مؤسسات التوليد، مع التركيز بشكل خاص على النساء الحوامل المنتميات إلى أسر الطوائف المصنفة والقبائل المصنفة والأسر التي تعيش تحت خط الفقر. وحدد ذلك البرنامج المشرفين الصحيين الاجتماعيين المعتمدين/عمال "أغنواي" المحليين كحلقة وصل فعالة بين الحكومة

والنساء الحوامل الفقيرات في ١٠ ولايات ضعيفة الأداء. ونتيجة لذلك التدخل، سجلت زيادة هائلة في عدد النساء المستفيدات من هذا البرنامج من ٠,٧٤ مليون مستفيدة خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ إلى ٤,٧٢٩ مليون مستفيدة حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٧٩- وتشمل خدمات الرعاية قبل الولادة وبعدها إعطاء أقراص الحديد وحمض الفوليك المكمل للنساء الحوامل والمرضعات للوقاية من إصابتهن بفقر الدم وعلاجهن في حالات الإصابة. ووفقاً للدراسة الاستقصائية الثالثة المتعلقة بصحة الأسرة التي أجريت خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، كانت نسبة ٥٥,٣ في المائة من النساء المتيمات للفئة العمرية ١٥-٤٩ سنة مصابات بفقر الدم. وبلغت النسب ٥٨,٧ في المائة و ٦٣,٢ في المائة في صفوف النساء الحوامل والمرضعات على التوالي. وتُعرض مؤشرات صحة الأم الرئيسية في الجدول أدناه.

الجدول ٢

مؤشرات صحة الأم الرئيسية

الدراسة الاستقصائية التي أجريت على مستوى المناطق والمتعلقة بالأسر المعيشية - ٣ (٢٠٠٨-٢٠٠٧)		الدراسة الاستقصائية التي أجريت على مستوى المناطق والمتعلقة بالأسر المعيشية - ٢ (٢٠٠٤-٢٠٠٢)			
الحضري	الريفي	الإجمالي	الحضري	الريفي	الإجمالي
المؤشرات					
الأمهات اللاتي استفدن من الرعاية قبل الولادة (بالنسب المئوية)					
٨٧,٢	٧٠,٧	٧٥,٣	٨٩,٣	٦٧,٥	٧٣,٦
الأمهات اللاتي استفدن من الرعاية قبل الولادة ٣ مرات أو أكثر (بالنسب المئوية)					
٦٨,٩	٤٣,٩	٥١	٧٢,١	٤١,٩	٥٠,٤
الأمهات اللاتي استفدن من فحص الرعاية الشامل قبل الولادة (بالنسب المئوية)					
٢٩,٨	١٤,٩	١٩,١	٢٥,٩	١٢,٨	١٦,٥
الأمهات اللاتي استهلكن أقراص الحديد وحمض الفوليك (بالنسب المئوية)					
٤٥,٤	٤٧,٤	٤٦,٨	٢٩,٦	١٦,٩	٢٠,٥
عمليات الوضع في مؤسسات التوليد (بالنسب المئوية)					
٧٠,٥	٣٧,٩	٤٧	٦٩,٤	٢٩,٨	٤٠,٩
الولادة المأمونة (بالنسب المئوية)					
٧٥,٨	٤٣,٤	٥٢,٦	٧٥,٨	٣٧,٢	٤٨
الأمهات اللاتي استفدن من الرعاية بعد الولادة (بالنسب المئوية)					
٧٢	٤٢,٣	٥٠,٨	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق

المصدر: وزارة الصحة ورعاية الأسرة

٨٠- ومن أجل توفير الأمن الغذائي لمواطني البلد ضمانا لحقهم في العيش بكرامة، اقترحت الحكومة على البرلمان مشروع قانون الأمن الغذائي الوطني لعام ٢٠١١ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ويخول مشروع قانون الأمن الغذائي، الذي يكتسي أهمية خاصة، الحق في الحصول على الحبوب الغذائية بثمن أقل لنسبة ٦٣,٥ في المائة من السكان. ويمكن للمستحقين، بموجب ذلك القانون، الحصول على ٧ كيلوغرامات من الحبوب الغذائية التي تشمل الأرز والقمح والحبوب الخشنة في الشهر لكل شخص وبأسعار مخفضة للغاية. ويهدف قانون الأمن الغذائي، الذي ستنفذه الولايات على مراحل، إلى توسيع نطاق نظام توزيع الأغذية القائم الذي يبيع المواد الغذائية للأسر ذات الدخل المنخفض بأسعار تقل عن أسعار السوق بكثير. وتطبع مشروع القانون ميزة فريدة من نوعها وهي تمكين المرأة، مع ما يترتب على ذلك القانون من وضع سياسة طويلة الأمد وترتيب آثار تشريعية لتحقيق المساواة والعدالة بين الجنسين. وينص القانون على أنه لا يمكن أن تعامل إلا المرأة على أنها رب الأسرة المعيشية عند إصدار بطاقات الحصول على الحبوب بثمن أقل.

٨١- ويمثل نظام التوزيع أكبر برنامج للأغذية في العالم وهو يشكل جزءا أساسيا من سياسة الحكومة في مجال إدارة اقتصاديات الأغذية. ونظرا لكون المسؤولية مشتركة بين الحكومات المركزية وحكومات الولايات، فإن ذلك النظام يهدف إلى أمرين اثنين. يروم النظام المذكور منح المزارعين أسعارا مجزية عند بيع منتجاتهم من خلال سعر الدعم الأدنى من جهة، وتوفير الأمن الغذائي لأكثر الفئات ضعفا في المجتمع من جهة ثانية. وتخصص وزارة الأغذية والتوزيع العام أيضا الحبوب الغذائية لبرامج الرعاية الاجتماعية الأخرى بأسعار مدعومة تقل مستوياتها عن مستوى خط الفقر. وتعطي برامج الخطة الخمسية الحادية عشرة أيضا دفعة قوية لهذا القطاع مع أخذ متطلبات صغار المزارعين الهامشين في الاعتبار لتحقيق نمو أكثر شمولاً.

٨٢- وإن الفترة التي تدوم من الولادة حتى سن السادسة، وخاصة سن أقل من سنتين، هي الفترة الأكثر أهمية بالنسبة لأي تدخل لمعالجة سوء التغذية. أما برنامج خدمات التنمية المتكاملة للأطفال، الذي أطلق عام ١٩٧٥، فهو برنامج شامل يلبي احتياجات الأطفال دون سن السادسة في مجالات الصحة والتغذية واحتياجات المرحلة قبل المدرسية. وهو يوفر مجموعة من الخدمات تتألف من التغذية التكميلية، والتعليم غير النظامي قبل المدرسي، والتغذية والتوعية الصحية والتحصين والكشف الطبي وخدمات الإحالة. ويهدف البرنامج، في جملة أمور، إلى تحسين الوضع التغذوي والصحي للأمهات الحوامل والمرضعات والأطفال دون سن السادسة. وهو برنامج ترعاه الحكومة المركزية التي تساهم بنسبة ٩٠ في المائة من جميع التكاليف، وبنسبة ٥٠ في المائة من تكاليف التغذية التكميلية، بينما تمول الباقي حكومات الولايات. وقد عرفت ميزانية برنامج خدمات التنمية المتكاملة زيادة هامة من ١٠٣ ٩١٧,٥ مليون روبية في الخطة العاشرة إلى ٤٤٤ ٠٠٠ مليون روبية في الخطة الحادية عشرة. وبالإضافة إلى ذلك، خصص ٩٠ ٠٠٠ مليون روبية لبرنامج استحقاقات

الأمومة. وركزت الخطة الحادية عشرة، اعترافاً منها بالحاجة إلى أن تشمل الأطفال دون سن الثانية عشرة، على "إعادة هيكلة" برنامج خدمات التنمية المتكاملة للأطفال، حتى يتسنى تعميم البرنامج، وتوفير تغذية تكميلية ذات نوعية أفضل، وتحويل الأموال في الوقت المحدد وتقديم خدمات الرعاية للأمهات والأطفال. ويبلغ المستفيدون من برنامج خدمات التنمية المتكاملة للأطفال ٩٧,٥ مليون شخص، بما في ذلك ٧٩,٥ مليون طفل (من ٦ أشهر إلى ٦ سنوات) و١٨ مليون من الأمهات الحوامل والمرضعات. وقد قرر المجلس الوطني لرئيس الوزراء المعني بالتحديات الغذائية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ تعزيز برنامج خدمات التنمية المتكاملة للأطفال.

المادة ١٣

الحياة الاقتصادية والاجتماعية

٨٣- أبرز التقرير الأولي والتقرير الجامع للتقريرين الدورين الثاني والثالث مختلف المزايا الاجتماعية والاقتصادية المتاحة للنساء بغض النظر عن حالتهم.

٨٤- وتقوم وزارة المالية ووزارة نماء المرأة والطفل بتعميم الميزنة الجنسانية منذ عام ٢٠٠٥، بوصفها أداة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني. والميزنة الجنسانية هي عملية تقتضي إدماج المنظور الجنساني في جميع مستويات ومراحل عملية الميزنة التي هي التخطيط/السياسة/صياغة البرامج وتقييم احتياجات الفئات المستهدفة، وتخصيص الموارد، والتنفيذ، وتقييم الأثر وتحديد الموارد ذات الأولوية. وتشكل الميزنة الجنسانية آلية للإبلاغ، كما أنها تبين ما يخصص للمرأة من موارد مالية. وقد أصدرت وزارة المالية ميثاقاً بشأن خلايا الميزنة الجنسانية في آذار/مارس ٢٠٠٧. وقامت ٥٦ وزارة أو إدارة حتى الآن بإنشاء خلايا الميزنة الجنسانية، بما في ذلك وزارات القطاعات غير الاجتماعية مثل وزارة الطاقة، ووزارة البترول، ووزارة الثقافة، ووزارة الصناعات الثقيلة، ووزارة العلوم والتكنولوجيا، ووزارة الاتصالات، ووزارة الدفاع وغيرها. ووردت مخصصات الميزانية للمرة الأولى خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، بشأن ١٠ طلبات منح قدمتها ٩ وزارات/إدارات، وبلغت قيمتها ١٤٣ ٧٩٠ مليون روبية، (أي حوالي ٢,٧٩ في المائة) في بيان ميزنة جنسانية منفصل في إطار الميزانية الاتحادية. وقد عرفت مخصصات الميزنة الجنسانية ارتفاعاً تدريجياً على مر السنين بزيادة عدد الطلبات إلى ٣٦ طلباً قدمت من قبل ٢٩ وزارة وبلغت قيمتها ٥١٠,٢ ٧٨٢ مليون روبية (٦,٢٢ في المائة). وشاركت وزارة نماء المرأة والطفل في بناء قدرات خلايا الميزنة الجنسانية من خلال تنظيم برامج التدريب وورشات العمل وعمليات التفاعل/المناقشة وتوفير مواد تطوير الموارد.

٨٥- ويشكل العدل بين الجنسين مجالاً حاسماً بالنسبة للسياسة الوطنية للشباب لعام ٢٠٠٣، التي اعتمدتها وزارة شؤون الشباب والرياضة. وتشارك النساء في الأنشطة الرياضية على الصعيدين الوطني والدولي. وتنظم إدارة الرياضة التابعة لوزارة شؤون الشباب بطولة وطنية

مخصصة للنساء سنوياً في المجموعات السكنية، والأحياء، والولايات وعلى المستوى الوطني. وقد عرفت المسابقات الرياضية السنوية المنظمة في إطار برنامج "بانشايات يوبا كريدا أور كيل أهيان" الذي قدم خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، استجابة مشجعة من قبل النساء. ومن أجل إعداد رياضيي الهند/ فرقتها للمشاركة في دورة ألعاب الكومنولث لعام ٢٠١٠، حددت الوزارة ٢٨٦ رياضيّاً مرشحاً لتلقي التدريب الأساسي الشامل والمكثف والتنافس في الداخل والخارج. وقد بلغ عدد الرياضيات ٥٥٣ من أصل ٢٨٦ رياضيّاً مرشحاً. كما بلغ عدد الرياضيات ١٨٣ من أصل ٤٠٧ رياضيّاً يمثلون الهند في ألعاب الكومنولث لعام ٢٠١٠ التي نظمت في نيودلهي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. أما خلال دورة الألعاب الآسيوية السادسة عشرة لعام ٢٠١٠ التي نظمت في غوانغزو (الصين) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، فقد بلغ عدد الرياضيات ٢٤٩ من أصل ٦٠٩ رياضيّاً. وكان أداء رياضيي الهند في ألعاب الكومنولث لعام ٢٠١٠ والألعاب الآسيوية لعام ٢٠١٠ رائعا. وقد فازت الرياضيات الهنديات خلال ألعاب الكومنولث لعام ٢٠١٠ بمجموع ١٣ من أصل ٣٨ ميدالية ذهبية، و١٢ من أصل ٢٨ ميدالية فضية و١٢ من أصل ٣٦ ميدالية برونزية. أما خلال دورة الألعاب الآسيوية لعام ٢٠١٠، فقد فازت الرياضيات الهنديات بمجموع ٥ من أصل ١٤ ميدالية ذهبية و٦ من أصل ١٩ ميدالية فضية و١٢ من أصل ٣٤ ميدالية برونزية.

المادة ١٤

المرأة الريفية

٨٦- يمثل برنامج "إنديرا أواس يوجانا" برنامجاً رائداً تضطلع به وزارة التنمية الريفية، وهو يروم توفير المنازل للأسر التي تعيش تحت خط الفقر في المناطق الريفية. وتخصص المنازل في إطار هذا البرنامج لنساء الأسر المعيشية. وقد خصص خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة ٨,٩ مليون منزل للنساء فقط و٣,٩٧ مليون منزل للزوج والزوجة معا من أصل ١٤,٧٠ مليون منزل. وأنشئ صندوق الإسكان الريفي لتمكين مؤسسات الإقراض الأولى من الحصول على الموارد المالية لتوسيع نطاق تمويل الإسكان للفئات المستهدفة في المناطق الريفية وبأسعار تنافسية. وقد بلغت ميزانية الصندوق خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ما مجموعه ٢٠ ٠٠٠ مليون روبية، أضيف إليها مبلغ ٢٠ ٠٠٠ مليون روبية خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. ومن بين المستفيدين هناك المزارعون، وخادמות المنازل، والتجار الصغار والحرفيون وعمال قطاع الألبان وغيرهم من الفئات المنخفضة الدخل. وقد بلغت نسبة النساء من بين المستفيدين أكثر من ٩٠ في المائة.

٨٧- وتشكل بعثة راجيف غاندي الوطنية المعنية بمياه الشرب، التي كانت تعرف في وقت سابق باسم بعثة مياه الشرب الوطنية، جزءاً من برنامج "هيرات نيرمان"، الذي أطلق عام ٢٠٠٥ لبناء البنية التحتية الريفية. وقد ركزت بعثة راجيف غاندي الوطنية المعنية بمياه الشرب على

اعتماد نهج قائم على متطلبات المجتمع بدلا من النهج القائم على العرض. ويتجلى هدف البعثة في شمول جميع المساكن غير المشمولة، لضمان حصول كل فرد من سكان الأرياف على ما لا يقل عن ٤٠ لترا في اليوم من مياه الشرب ومعالجة مشكلة جودة المياه في المساكن التي تنقصها جودة المياه. ولا يخفف توفير مياه الشرب عبء المرض ويحسن الصحة العامة فحسب، ولكنه أيضا يقلل من عناء النساء عند جلب المياه لأسرهن.

٨٨- وما زالت الحكومة المركزية تولي أهمية قصوى لتعزيز الجهود التي تبذلها حكومات الولايات من أجل توفير مرافق الصرف الصحي للجماهير الريفية. وقد أطلقت حملة مشاريع الصرف الصحي في ٥٩٣ منطقة تغطي ٣٠ ولاية/إقليماً اتحادياً. ويتوقع أن تشمل حملة الصرف الصحي الشامل كل الأسر المعيشية بتمكينها من الوصول إلى مرافق الصرف الصحي بحلول نهاية الخطة الخمسية الحادية عشرة، وتُحقق الأهداف الإنمائية للألفية بخفض عدد السكان الذين لم يحصلوا على خدمات الصرف الصحي بمقدار النصف. ويمكن أن يحد الوصول إلى مرافق الصرف الصحي بالنسبة للأسر المعيشية من العنف ضد النساء والفتيات لأنه لن يكون عليهن الذهاب إلى أماكن غير آمنة لقضاء حاجتهن.

٨٩- وقد أدرجت السياسة الزراعية الوطنية القضايا الجنسانية في برنامج تنمية الزراعة من خلال الاعتراف بدور النساء كمزارعات ومنتجات للمحاصيل وللثروة الحيوانية، وكخدماتات للتكنولوجيا، وكعناصر نشطة في مجال تسويق ومعالجة وتخزين الأغذية وكعاملات زراعات. وتنص السياسة على أنه ينبغي إيلاء أولوية قصوى للاعتراف بدور النساء في مجال الزراعة وتعميم مراعاته. وتنص السياسة الوطنية للمزارعين لعام ٢٠٠٧، التي أعلنت عنها الحكومة، على اتخاذ تدابير تروم تمكين النساء.

٩٠- وأنشئ المركز الوطني لموارد القضايا الجنسانية في مجال الزراعة في إدارة الزراعة والتعاون التابعة لوزارة الزراعة من أجل تعزيز تعميم المنظور الجنساني في سياق برامج التوعية الخاصة بالقطاع الزراعي. وتشمل أهم المبادرات تخصيص ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من الموارد المالية للمزارعات في إطار البرامج الموجهة للمستفيدين واستخلاص البيانات المصنفة في هذا الصدد. وحتى يتسنى ضمان التخصيص الملائم ومنح المزايا للمزارعات، أنشئت وحدات التوعية بالقضايا الجنسانية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وأطلق دعم برامج الإرشاد التي تضطلع بها الدولة لإصلاح خدمات الإرشاد خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. ويهدف ذلك الدعم إلى جعل نظام الإرشاد موجهاً للمزارعين ومسؤولاً تجاههم، من خلال وضع ترتيبات مؤسسية جديدة لنشر التكنولوجيا بإنشاء وكالة لإدارة التكنولوجيا الزراعية على مستوى المناطق حتى يتسنى تنفيذ إصلاح خدمات الإرشاد. ومن أهداف البرنامج المنقح تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال معالجة الشواغل الجنسانية بتعبئة المزارعات. ويُطلب تخصيص ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من الموارد الموجهة للبرامج والأنشطة للمزارعات وللعاملات في مجال الإرشاد.

٩١- وتفرض مهمة البستنة لولايات الشمال الشرقي وولايات الهيمالايا، ومهمة الخيزران الوطنية، والمهمة التكنولوجية المتعلقة بالبذور الزيتية والبقول، والمهمة الصغرى الثانية لتكنولوجيا الجوت ومهمة الأمن الغذائي الوطني لعام ٢٠٠٧ تخصيص ٣٠ في المائة من الميزانية للمستفيدات/المزارعات. أما الإدارة الكلية للزراعة فهي برنامج منقح صدرت في إطاره تعليمات للولايات لكي تخصص ما لا يقل عن ٣٣ في المائة من الموارد المالية للمزارعات الصغيرات والمهمشات وأيضاً للمزارعات المنتميات للطوائف المصنفة والقبائل المصنفة بالتناسب مع عدد سكان تلك الولايات، مع تخصيص من ١٠ في المائة إلى ٢٠ في المائة من الموارد المالية المتاحة في إطار "المبادرات الجديدة" للاضطلاع بأنشطة تمكين المرأة. ويدير اتحاد الهند التعاوني الوطني مشاريع نماء المرأة في جميع أنحاء البلد، مع مراعاة هدف عام يتجلى في إشراك النساء في جهود التعاون، وتطوير مشاريعهن في الأنشطة الجماعية وتحسين أوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية في بعض القطاعات المحددة.

٩٢- ويشكل دعم وسائل الإعلام للإرشاد الزراعي عنصراً أساسياً يساهم في الدفع قدماً بالخدمات الإرشادية في البلد باستخدام الوسائط الإلكترونية. ولتلبية احتياجات المزارعات، تُنتج برامج خاصة وتُبث في قناة "دور دارشان" وفي إذاعة عموم الهند وهي تهم المجالات التي تعرف مشاركة النساء مثل إنتاج العسل وتربية النحل، ومعالجة البذور، وزراعة الفطر، والبستنة المنزلية، وإدارة الفواكه والخضروات في فترة ما بعد الجني، وزراعة النباتات العطرية والطبية، والأدوات المراعية للاعتبارات الجنسانية، وغيرها.

٩٣- أما برنامج "غرامين باهانداران يوجانا" فهو برنامج إعانة استثمار الرأسمال لبناء/تجديد المخازن الريفية الذي أطلق خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ لخلق سعة تخزين علمي، مع ما يتصل به من مرافق في المناطق الريفية. وقد بنت النساء ٣١٢٥ مخزناً بين الفترتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٩٤- ويهدف تشجيع وتعزيز الميكنة الزراعية الموجهة للنساء إلى الحد من كدح المزارعات. وقد أنتجت منظمة الأبحاث والتطوير ثلاثين من الأدوات/المعدات التي تراعي الاعتبارات الجنسانية لكي تُستخدم في النشاطات الزراعية، ويجري توزيعها على المزارعات. ووزعت ١١٠ ٧٩٨ أداة تراعي الاعتبارات الجنسانية على المزارعات من الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ إلى الفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

المادة ١٥

المساواة أمام القانون وفي الأمور المدنية

٩٥- نوقش هذا الموضوع في التقارير السابقة، وأيضاً في الفقرات من ٥ إلى ٧ من هذا التقرير.

المادة ١٦

المساواة في الزواج وفي العلاقات الأسرية

٩٦- ورد ذكر تسجيل جميع الزيجات، وقانون مواريث الهندوس (المعدل) لعام ٢٠٠٥، وقوانين الأحوال الشخصية (المعدلة) لعام ٢٠١٠ في الفقرة ٢٩ من الوثيقة الأساسية المشتركة، وفي الفقرتين ٥ و ٦ من هذا التقرير.

٩٧- وقد صدر قانون حظر زواج الأطفال لعام ٢٠٠٦، وأبطل قانون تقييد زواج الأطفال لعام ١٩٢٩ من أجل حظر زواج الأطفال بدلا من تقييده فقط. وتُنفذ قانون حظر زواج الأطفال اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ويعترف ذلك القانون بأن زواج الأطفال يمكن أن يبطله القاصر عند بلوغه سن ١٨ سنة من خلال إعطاء خيار فسخ الزواج للأطفال الذين هم أطراف فيه. كما أن ذلك القانون يعتبر زواج الأطفال جريمة وينص على معاقبة من يبرمونه أو يرضون عليه أو يشجعون عليه أو يسمحون به أو يحتفلون به. وبموجب ذلك القانون لحكومات الولايات سلطات تعيين ضباط حظر زواج الأطفال، كما يمنح للسلطة القضائية صلاحية إصدار أمر منع زواج الأطفال ويكون أي زواج مخالف لذلك المنع باطلا. وقد عينت ٢٢ ولاية ضباط حظر زواج الأطفال لحد الآن.